



شعبة الحقوق/ تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة/ المستوى الثاني ماستر/ 2026/01/13

الإجابة النموذجية لامتحان الأول في مقياس المشروع المهني والشخصي والاتصال

الجواب الأول: (10 ن)

1-المقارنة بين المحامي والموثق: (05 ن)

يختلف المحامي عن الموثق في الجزائر من حيث المهام والتنظيم القانوني، حيث يركز الأول على الدفاع والاستشارات القضائية بموجب قانون رقم 13-07، بينما يتخصص الثاني في توثيق العقود الرسمية كضابط عمومي تحت إشراف وزارة العدل.

أ-أوجه التشابه: (02ن)

-يُعد كلا المهنتين من مساعدي العدالة التابعين للقضاء، ويتطلبان شهادة ليسانس في الحقوق كشرط أساسي للالتحاق، يناسب الاختيار ميول الطالب المهني.

-كل من المحاماة والتوثيق يدعمان المشاريع المهنية لطلبة الحقوق في الجزائر.

-كلا المهنتين تتطلب الجنسية الجزائرية، الحقوق المدنية الكاملة، وعدم وجود إدانات مخلة بالشرف.

ب- أوجه الاختلاف: (03ن)

المحامي	الموثق	الجانب
نقابات المحامين (قانون رقم 07-13) مهنة حرة مستقلة تابعة للاتحاد الوطني لمنظمات المحامين	غرف وطنية/جهوية (قانون رقم 20/20، 02-06)، تابع مباشرة لوزارة العدل مع تفتيش دوري ومجلس أعلى، يتمتع بحصانة كضابط عمومي لكنه يخضع لمسؤوليات مدنية وجنائية مشددة في حال الأخطاء.	التنظيم والاستقلالية
شهادة كفاءة + تربص سنتين	شهادة كفاءة + تكوين سنة (10 أشهر ميداني)	المنافسة
يدافع عن الموكلين أمام المحاكم بموجب قانون رقم 07-13، يقدم استشارات قانونية، يعد عرائض ويشارك في التنفيذ القضائي، مع التزام بسرية العلاقة والأخلاقيات. المحاماة توفر تنوعاً في القضايا (جنائي، تجاري...). هدفه تحقيق العدالة والدفاع عن الحقوق.	توثيق وإجراء العقود المدنية يحرر ويشهد على العقود الرسمية (بيع، إرث، زواج)، يحفظ الوثائق، يسجلها، ويحصل الرسوم والضرائب للدولة، كقاضي العقد لضمان صحة المعاملات المدنية. هدفه ضمان أمن المعاملات وتوثيقها بشكل قانوني.	التركيز الأساسي
يعتمد على الحجج والأدلة أمام القضاء	قوة تنفيذية مباشرة للوثائق	الإثبات
علاقة دفاع واستشارة مع سرية مطلقة	شهادة محايدة مع مسؤولية عمومية	العلاقة بالأطراف
يساعد في التنفيذ القضائي	الوثيقة قابلة للتنفيذ فوراً	التنفيذ
لا حد أدنى محدد (بعد اليسانس)	25 سنة	السن الأدنى

2-المقارنة بين القاضي والمحضر القضائي: (05 ن)

أ-أوجه التشابه: (02 ن)

- يُعد كلا المهنتين من مساعدي العدالة التابعين للقضاء، يناسب الاختيار ميول الطالب المهني.
- كل من القاضي والمحضر القضائي يدعمان المشاريع المهنية لطلبة الحقوق في الجزائر.
- كلا المهنتين تتطلب الجنسية الجزائرية، الحقوق المدنية الكاملة، وعدم وجود إدانات مخلة بالشرف.

ب-أوجه الاختلاف: (03 ن)

يختلف القاضي عن المحضر القضائي في الجزائر من حيث الاستقلالية والسلطة، حيث يُعد القاضي سلطة قضائية مستقلة تطبق القانون وتصدر الأحكام بموجب الدستور الجزائري، بينما يعمل المحضر القضائي كضابط عمومي ينفذ تلك الأحكام ويبلغها تحت رقابة النيابة العامة وقانون رقم 06-03. يركز القاضي على الفصل في النزاعات، أما المحضر فيساهم في الإجراءات التمهيدية والتنفيذية ك"قاضي التنفيذ". إضافة إلى السن المحدد لكليهما وشهادات التخرج والتربص والتكوين ...

القاضي	المحضر القضائي	الجانب
سلطة قضائية مستقلة	ضابط عمومي تابع للنيابة	الطبيعة
يستمع القاضي إلى الخصوم، يقيم الأدلة، ويصدر الأحكام والقرارات في القضايا المدنية والجنائية والإدارية مع ضمان الحيادية الكاملة. يشرف على الجلسات القضائية ويطبق العقوبات أو التعويضات بناءً على القانون.	يبلغ المحضر العقود والعرائض والأحكام، ينفذ السندات التنفيذية، يجري معاينات واستجابات بأمر قضائي، ويقدم وساطة أو صلحاً دون إبداء رأي شخصي. يحرر المحاضر بالعربية، يسجلها رسمياً.	المهام الرئيسية
كاملة (حصانة قضائية)	رقابة من وكيل الجمهورية	الاستقلالية
جنائية وتأديبية داخلية	مدنية وجزائية مع تأمين إلزامي	المسؤولية

الجواب الثاني: (10 ن)

تحديد أنموذجا للمشروع المهني والشخصي مع تحديد مراحل وأهدافه:

أولاً- تحديد أنموذجا عن المشروع المهني والشخصي: (01ن)

-شركة مدنية مهنية للمحاماة متخصصة في حقوق الملكية الفكرية، تحكيم تجاري، زواج مختلط ... تهدف الممارسة المشتركة لمهنة المحاماة باسم الشركة مع تقديم خدمات قانونية متعددة.

- مكاتب التوثيق والمساعدة القضائية: تهدف إلى تقديم خدمات التوثيق القانونية والإجراءات الرسمية.

-شركات تجارية ومؤسسات اقتصادية في القطاع الخاص.

ثانياً- مراحل المشروع: (05ن)

تتكون مراحل المشروع المهني والشخصي لطلبة الحقوق في الجامعات الجزائرية من أربع مراحل رئيسية، تركز على الدراسات السابقة حول المهن القانونية مثل المحاماة والقضاء...، وتهدف إلى ربط الدراسة بالواقع المهني عبر استطلاع وتخطيط. تُطبق هذه المراحل في سياق مقياس ماستر، مع التركيز على تحليل الذات والمهن الحرة المتاحة.

1-تحديد المشروع:

تبدأ المرحلة الأولى بنشأة فكرة المشروع وتحليل الوضع الشخصي والمهني، بما في ذلك دراسة الأهداف والأولويات واستطلاع المهن مثل المحاماة أوالتوثيق... تشمل تحليل النصوص القانونية المنظمة (مثل قانون رقم 07-13 للمحاماة) ومهام كل مهنة.

2-تخطيط المشروع:

تتضمن تحديد الأهداف وإعداد هيكل تقسيم العمل، استخدام الموارد الأمثل، وتوضيح مسؤوليات المهام مع جدول زمني. يُركز على موازنة المهارات الشخصية مقابل متطلبات المهن الحرة مثل التبرص والمسابقات.

3-مرحلة المصادقة على المشروع وتنفيذه وضبطه:

تشمل تطبيق الخطة عبر زيارات ميدانية، مقابلات مع المهنيين، ومراقبة التقدم مع تعديل الانحرافات لتعظيم النتائج. يُطبق ذلك في سياق التريص أو التدريب العملي لمهن مثل المحضر القضائي.

4-تقييم المشروع:

تنتهي بمراجعة النتائج، تقييم الأداء، وتحسين المشروع للمستقبل، مع التركيز على الاندماج المهني والتوصيات. يُقاس النجاح بإنجاز المهام والتوافق مع المهن الحرة المتاحة.

ثالثاً: الأهداف المرجوة من المشروع: (04 ن)

تختلف الأهداف من مشروع لآخر، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن أهداف المشروع المهني والشخصي تتمحور حول:

1-التخطيط لمستقبل متوازن من خلال التخطيط الاستراتيجي :وذلك بوضع خطة واضحة لتحقيق الأهداف المهنية والشخصية.

2-تحديد المسار المهني: اختيار المهنة التي تتناسب مع المؤهلات والاهتمامات.

3-التوافق مع سوق العمل :ربط التخصص الدراسي بمتطلبات سوق العمل وفرص العمل المتاحة.

4-تحقيق الرضا الوظيفي :الوصول إلى وضع يحقق الشعور بالرضا والتقدير في العمل.

5-تطوير العمالة: اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للتقدم في المجال المهني .

6-تحقيق الذات :اكتشاف نقاط القوة والضعف وتنميتها.

7-اتخاذ القرارات :اتخاذ قرارات مصيرية بناءً على فهم عميق للقدرات والسوق، ويُعدّ أداة لدمج الحياة المهنية بالجانب الإنساني لتحقيق النجاح الشامل .

8- خلق فرص عمل جديدة.